الفصل الرابع

الدولة والحدود السياسية

اولا: المفهوم السياسي للجغرافيا

(١) نشأة وتطور الجغرافيا السياسية

(٢) مجالات الجغرافية السياسية

ثانيا: الدولة نشأتها ـ تطورها ـ وظيفتها

* الدولة وتطورها
* تعرف الدولة ومفهومها
* اقليم الدولة
* الدولة والحكومة
* الدولة والأمة
* الدولة والمجتمع

ثالثا: طبيعة الحدود السياسية

* نشأة الحدود السياسية
* الحدود السياسية الخطية
* معايير تخطيط الحدود ووظائفها

رابعا: المقومات الجغرافية للدولة

أ ـ المقومات الطبيعية للوحدة السياسية

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية

ثانيا: مساحة الدولة

ثالثا: مقومات أخرى طبيعية، ومنها المناخ والتضاريس والتربة

رابعا: شكل الدولة وموقع العاصمة

ب ـ المقومات البشرية والاقتصادية

(١) السكان كمقومات بشرية (٢) من حيث السلالة

(٣) العامل اللغوي (٤) العامل الديني

الفصل الرابع
الدولة والحدود السياسية

أولا: المفهوم السياسي للجغرافيا

(أ) نشأة وتطور الجغرافيا السياسية

ومن حيث نشأة الجغرافيا السياسية فقد ظهرت في بداية الأمر على أيدي الفيلسوف الألماني (ج. كانت J. Kant): ١٧٢٤ ـ ١٨٠٤. الذي استعملها لأول مرة في التاريخ عام ١٨٠٣ عندما عبر عن أسس الجغرافيا السياسية بمحاضراته في هذا الميدان، ورغم تتلمذة عدة جغرافيين ـ على أيديه ـ كان لهم فضل كبير في بروز الجغرافيا السياسية في أوروبا عامة، وألمانيا خاصة، فإن أفكاره لم تلق صدى خارج ألمانيا وبعض الدول المجاورة لها. ومن بين الذين تأثروا بأفكار (كانت) فريدريك راتزل الذي نشر كتابه «الجغرافيا السياسية» في عام ١٨٩٧ وأوضح فيه العوامل الجغرافية التي تتحكم في نمّو الدولة وتكوينها، وأوضح كذلك عن أن حدود الدولةتنمو وتمتد فتتعدى حدودها الطبيعية إلى الدول المجاورة فتتسع إذا لم تجد أمامها مقاومة تصدّها عن ذلك. كما درس الدولة وعلاقتها بالمجال الطبيعي (الأرض)، واعتبر الدولة ككائن حي، وأن هذا الكائن القابل للنمو قد يسبب الحروب بينه وبين غيره.

* وبالنسبة للجغرافي السويدي رودولف كيلن (R.Kellen). فقد تأثر بآراء راتزل إذ ميّز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وشبّه الدول بالكائن الحي ـ مثل راتزل ـ واعتبر أن بقاءها يرتكز بصورة رئيسية على حضارتها وسكانها واقتصادها وحكومتها وأراضيها، وأعلن عن أن القوة هي أهم صفة للدولة. أن هذه القوة هي أفضل من القانون لبقائها والمحافظة على وجودها..

* وقد ازدادت العناية والاهتمام بالجغرافيا السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في ألمانيا خاصة، وأوروبا والولايات المتحدة عامة.. وتأثر كارل (هاوسهوفر)، الألماني K.Hashofer (١٨٦٩ ـ ١٩٤٥) ـ وكان رجلاً عسكرياً ـ بآراء (كلين) وركّز على اوتندثر[١] وأسّس هو ورفاقه معهداً للعلوم السياسية، وأكد في أبحاثه على أن مقومات وأسس الدولةالقوية ترتكز على العدد الوفير من السكان، وارتفاع في نسبة الولادات، والاتحاد الشديد بين دماء شعبها. وأخيراً التوازن بين سكان المدن والريف وقد تأثر هوسهوفر بنظرية (ماكيندر) الانجليزي ونادى بتكتل الدول في قلب العالم لتتحكم بالعالم كله.

* أما العالم الجغرافي ، الإنجليزي ، هالفورد ماكيندر Mackinder H (١٨٦١ ـ ١٩٤٦) أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة اوكسفور، عرض نظريته عن القوى السياسية وتوزيعها

في العالم، في مجلة الجمعية الجغرافية البريطانية عام ١٩٠٤ وهي بعنوان: الأساس الجغرافي للتاريخ The Géographic Pivot of History[٢] . وشرح نظريته بالتفصيل في كتابه «المثل الديموقراطية والحقيقة» (Democratic ideals and reality) عام ١٩١٩ وتنص هذه النظرية على «أن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم (أي الكتل القارية في أوراسيا وأفريقيا) من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم بأجمعه».

* وفي الولايات المتحدة كلفت حكومتها بعض الجغرافيين بدراسة المشكلات الأوروبية من خلال الجمعية الجغرافية الأميركية ـ ومن هؤلاء: الجغرافي بومان Bowman الذي كان من بين أعضاء الوفد الأميركي لمؤتمر السلام في باريس ١٩١٩. وقد درس (بومان) بعض المشكلات الأوروبية في كتابه .«العالم الجديد» الذي نشره في نيويورك عام ١٩٢١.

* كما عرض سبيكمان (الأميركي) أفكار (ماكيندر) وانتقدها حيث قال : «أن قلب العالم» لا يمكنه التحكم بالعالم لأن الطبيعة لم تمنحه القدرة الاقتصادية، إلا بعض مناطقه في الاتحاد السوفياتي، كما عبّر عن قوة الدولة بأنها يجب ألا تُستخدم للتوسع بل للمحافظة على السلام، وأن الدولة القوية الكبرى كفيلة لوحدها أن تحافظ على هذا السلام.

وعلى العموم فقد تطور مفهوم الجغرافيا السياسية من اعتبارها فرعًا لدراسة الدولة ككيان وكقوة اقتصادية (موارد) وبشرية (سكان) وتنظيم سياسي وعلاقات دولية .. الخ تطورت إلى مفهوم التوسع الجغرافي الاستعماري.

وبما أن الجغرافيا السياسية تبحث أساسًا في دراسة الوحدات السياسية (الدول)، لذا نرها تُسهم مساهمة فعالة في تفهّم مشكلات هذه الوحدات، مثال مشكلة فلسطين وكوريا وكشمير وبرلين والصومال وجنوب أفريقيا، ومشكلات الحدود بين السودان ومصر وبين كندا والولايات المتحدة وبين المغرب والجزائر وبين الصين والاتحاد السوفياتي وغيرها.. الخ. وكذلك فإن مثل هذه المشكلات الضخمة لا تزال تُبرز أسس المشكلات التي تعود إلى المجالات الجغرافية. ولذا يمكن للباحث في ميدان الجغرافيا السياسية أن يصبح مؤهلاً للاستشارة بسبب خبرته وتخصصه في معرفة المشكلات الدولية الاقليمية مثل مشكلات الحدود، والعمل على إعادة تخطيط هذه الحدود السياسية، أو تقسيم دولة ما إلى أقاليم يمكن أن يتحول قسم منها إلى حكم ذاتي أو إعادة توحيد الأقاليم تحت سلطة سياسية مركزية واحدة. وعدا ذلك فتطوّرت الجغرافيا السياسية إلى البحث في دراسة الوحدات الادارية المحلية داخل الدولة الواحدة.

(٢) مجالات الجغرافية السياسية [٣]

تشكل الجغرافيا السياسية فرعًا هامًا من فروع الجغرافية البشرية، لكن هناك فرق كبير بين مفهوم الجغرافية السياسية وعلم السياسة ـ بالرغم من وجود أسس مشتركة ـ بالنسبة للدولة التي تعني للجغرافيا السياسية دراسة عنصرين رئيسيين وهما: السكان والأرض والعلاقة المتبادلة بينهما. كما يعمد الجغرافي إلى دراسة الدولة ضمن علاقاتها في المجتمع الدولي سواء كان بعيداً أم مجاوراً. بينما نجد أن علم السياسة يبحث في علاقات الوحدات السياسية أو الأقاليم بعضها، في حين تبحث الجغرافيا السياسية العلاقة بين الظروف الجغرافية (الوسط الطبيعي أي المكان) والبشرية والاقتصادية داخل الدولة أو الأقاليم السياسية.

لذا نجد أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الوجود الفعل للوحدات والكيانات البشرية حيث يتوقف امتداد هذه الوحدات أو الأقاليم على الظاهرات السياسية التي تسود العالم، بحيث نجد بعض الأقاليم السياسية مستقرة نسبيًا ولمدة طويلة كالدول الاسكندينافية وغيرها.. بينما أقاليم أخرى أصابتها اضطرابات وتغيّرات كثيرة مثل بولونيا وألمانيا وبلاد الصرب وبعض دول الشرق الأوسط (في عهد الأتراك ثم عهد الانتداب الأوروبي) وأخيراً أوضاعها الحالية.

في مجال الجغرافيا السياسية، تدرس الظاهرات السياسية Phénoménes Politiques ، ومدى ارتباطها بظاهرات سطح الأرض، يمكن عندئذ للجغرافي أن يعلل الأساليب المتنوعة التي عمل الانسان من خلالها على تنظيم الأرض وتقسيمها وإبراز الأنماط السياسية المتنوعة. فالجغرافيا السياسية تشتمل على دراسة الوحدة السياسية ذات السيادة داخل الدولة كما يشمل على دراسة الاقطار التابعة (أي المستعمرات)، وتهتم فوق ذلك بدراسة التنظيمات السياسية الدولية مثل المنظمات العالمية كأمم المتحدة ومنظمة جنوب شرقي آسيا أو منظمة اقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة (E.C.M.) ومنظمة السوق الاشتراكية المشتركة (الكوميكون) ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

هذا ويتضمن سطح الأرض عدة دول (وحدات سياسية) كبيرة وصغيرة، وهذه تنطوي على فروقات عميقة وأصلة بين الأقاليم والبيئات من حيث الصفات والخصائص والملامح الجغرافية، وكذلك من حيث نسبة ما تستجيب هذه الدول أو الوحدات لحاجات السكان ولقدراتهم على الاستثمار والانتاج. إن هذا التنوع والاختلاف المرتكز على أسس جغرافية طبيعية وبشرية كان سببًا للإتصالات والتبادل بين الوحدات السياسية والجماعات البشرية التي تعيش داخل كل دولة.. وقد ينتج عن هذه الاتصالات مشكلات ومتاعب تستوجب الصراع وتولّد النزاع وتؤدي بالتالي إلى البحث عن حلّ أمثل لإبعاد وأزالة احتمالات الانفجار السياسي الذي قد ينجم عنه في أغلب الأحيان الصراع العسكري.

وبما أن الجغرافيا تهتم بدراسة الإنسان وعلاقته بالبيئة (الأرض)، لذا فالباحث في الجغرافيا السياسية عليه أن يكشف النقاب عن الجذور العميقة التي تؤدي إلى صنع مشكلات قد تصبح قابلة للانفجار وتحطيم العلاقات بين دولتين أو وحدتين سياسيتين أو أكثر. وقد يصعب حل هذه المشكلات أو الخلافات أو يستحيل بقاء أسس الاستقرار، ويؤدي ذلك فيما بعد إلى تفكك روابط العلاقات السياسية فيما بينها. وتعالج الجغرافيا السياسية أيضًا تقييم الحدود من الناحيتين الطبيعية والبشرية، وتهتم بإيضاح القيمة الفعلية للحدود من وجهة النظر الانتولوجية والاستراتيجية. ويستهدف هذا التقييم الدراسات المقارنة بين الحدود السياسية المتفق عليها بإتفاقيات أو معاهدات دولية من ناحية وبين الحدود الطبيعية من ناحية ثانية.

وتتطلب الدراسة في هذا المجال عمقًا وقدرة في توفير أو تأمين عدة دراسات جغرافية طبيعية وبشرية وتاريخية. كما تتطلب متابعة الأحداث المتابعة حول المشكلات.

وعلى العموم فإن مجال الدراسات للجغرافيا السياسية لا ينحصر في دراسة السكان والأرض والحدود والمشكلات بين الدول، بل يتعدى ذلك إلى دراسة المصادر الاقتصادية والاستعمار ومذاهبه وأنماطه، وكذلك مشاكل السكان في الدول كل على حدة، مثال دراسة مشكلة السود في جنوب أفريقيا ودراسة الملونين والسود في الولايات المتحدة، والتمييز العنصري في هاتين الدولتين، وكذلك مشكلة التمييز بين السكان في عدة دول من العالم مثل السكان المضطهدين وطبقة المنبوذين في الهند، والصراعات بين سكان بعض الدول مثل التمييز الطائفي في ايرلندا وقبرص وغيرهما..

كما تبحث الجغرافيا السياسية في المشكلات العالقة بين بعض دول العالم حول الحدود الطبيعية مثل المشكلة الدولية لحوض نهر النيل بين أوغندا والسودان ومصر، وفي حوض نهر السند بين باكستان والهند، ومشكلة المياه الاقليمية في شط العرب بين إيران والعراق ومشكلات الدول الداخلية التي تعمل فئات فيها على إنشاء مناطق انفصالية عن الدولة الأم مثل المشكلة الكردية في شمال العراق، ومشكلة إنفصال جنوب السودان وأريتريا والباسك (في أسبانيا) وكاتنغا في الكونغو وكشمير بين الهند وباكستان ومشكلة الصحراء الغربية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فالجغرافيا السياسية تتجاوز دراسة التماسك الاجتماعي للسكان في الدولة، وتبحث في تحليل العلاقات بين الجماعة البشرية والبيئة التي يعيشون فيها. ويمكننا القول في هذا المجال بأن الدولة المنهارة داخليًا ـ بسبب الإضطرابات والصراعات المحلية ـ لا تتمكن من توفير قوة ذاتية تساعدها على الظهور بثقل معيّن في المجالات السياسية الدولية، وهذه بعكس الدولة الآمنة والمستقرة داخليًا حيث نجدها تتفرغ بتقدرنها الاقتصادية والمادية والبشرية لتأمين الرخاء لسكانها.

ثانيا: الدولة نشأتها ـ تطورها ـ وظيفتها

الدولة وتطورها

مر التطور الحضاري والبشري إلى ثلاث مراحل رئيسية كبيرة وهي على النحو التالي:ـ

(١) مرحلة الجمع والالتقاط والصيد والقنص

(٢) مرحلة الزراعة

(٣) مرحلة الصناعة

فالدولة يمكن تناولها كظاهر من وجهات نظر كثيرة: تاريخية وسياسية وجغرافية واجتماعية وقانونية وحضارية وثقافية وبيئية.. الخ. فلم تكن الدولة اختياراً وارداً في المرحلة الأولى حيث الأسرة الصغيرة، وكانت جماعات الصيد وجمع الغذاء أصغر كثيراً من أن تسمح بتقسيم العمل السياسي الذي يشكل الدولة. ومن ثم لم تكن الدولة اختياراً وارداً عندهم.

وفي مرحلة تالية مرحلة التنظيم القبلي نتيجة لاندماج الأسرة مع بعضها، وهي مرحلة أكثر تقدماً اجتماعياً وسياسياً عن نظيره الأسري. أسفر هذا التحول والانتقال عن نشأة شكل للإقليم السياسي أكثر اتساعاً عما كان في عهد الأسرة. وسكنته عشرات بل مئات الآلاف من البشر، وصاحب ذلك زيادة قوة فكرة المراكزية، وقويت فكرة السلطة. وصار لمنطقة كل قبيلة حدود* عرفت باسم تخوم** تفصل بينها وبين مناطق غيرها من القبائل.

وعندما عرف الإنسان الزراعة، أصبح اختيار الدولة وارداً لتنظيم العلاقة بين الأرض والناس ونشأت هذه الفكرة في مناطق الأودية النهرية كوادي دجلة والفرات ببلاد العراق. وفي وادي النيل بمصر، وفي أودية أنهار الصين والهند مما دعى للحاجة إلى سلطة لتنظيم شئون الري والزراعة، ولما عرف الإنسان الصناعة، لم يعد هناك أي اختيار أنما أصبح وجود الدولة أمراً لا مفر منه.

حيث تكونت الدولة بمعناها السياسي، أي كوحدة سياسية لها حدود. وتتألف من شعب تُدبّر أموره حكومة تتمتع بسيادة على الشعب والأرض، وتقوم بتنظيم الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتولى أيضاً العلاقات بين الدولة والعالم الخارجي. وعندما عرف الإنسان الاستقرار واستثمار الأرض شعر بضرورة تنظيم جهوده، وكانت بذلك البداية لوجود السلطة التي هي رمز للدولة.

---

* الحدود: الحدود عبارة عن خطوط ليست مساحة، أي أنها ظاهرة سياسية لا جغرافية، وقد لا يتسنى عرضها بضعة بوصات أحيانا.

** مناطق التخوم: فهي كانت مناطق لا تدعيها دولة، وغير ممسوحة وكانت مجرد مناطق نفوذ والتخوم منطقة جغرافية لها مساحة لوجود بعد أن طول وعرض لها.

وعندما وجد المجتمع البشري في العصور الحديثة أنه من الضروري أن يكون هناك نظام ينظم علاقاته ويحكمه داخليًا، وعندما شعر الإنسان أيضًا أنه مرتبط بأرض معينة فنشأت الحكومة وتحددت الأرض. وبعد أن تمّ ذلك عُرف في القوانين اسم الدولة وأصبح لها قومية أو جنسية Nationalité ، وأصبح لبعض الدولة السيادة والاستقلال في شؤونها الداخلية والخارجية.

وتعتبر ظاهرة الدولة الحديثة ذات السيادة المنتشرة في ارجاء العالم نتاجًا أوروبيًا. وعلى الرغم من ذلك ليس هناك اتفاق على تاريخ نشأة الدولة الحديثة في أوروبا. فالبعض يرجعه إلى معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ ويقترح البعض تاريخًا مبكرًا عن ذلك.

وترجع الدولة الحديثة في أصولها لعوامل كثيرة نذكر منها الصراع الاجتماعي (التنافس على الموارد الشحيحة). والتكامل (الفوائد الناجمة عن السلطة المركزية) والأمن. والقومية والثورات المختلفة. ويرى ابن خلدون أن الدولة منظمة سياسية تنشأ كنتيجة ضرورية لتطلبات الإنسان في المجتمع والعمل ومتطلبات المنفعة.(٤) وكانت مسألة الأمن عاملا أساسيًا في قيام الدولة الحديثة. وتوافقت نشأة الدولة الكبيرة المساحة مع الثورة في البارود والتسليح وتكوين الجيوش الضخمة. فالأسلحة الحديثة التي جاءت مع الثورة الصناعيةجعلت قلاع الإقطاع غير ذات بال في الحرب الحديثة، ومن ثم ظهرت الدولة الكبيرة لتتمشى مع هذا التطور في أسلحة الحرب. واتسعت الحاجة للأمان من حول القلعة حتى حدود الدولة الكبيرة وأصبحت حدود الدولة منطقة حرام في ظل السيادة القومية. وتضمن هذا انشاء ـ في أوروبا ـ الوحدات السياسية التي يمكن الدفاع عنها وتتمتع بالاستقرار الداخلي والهدوء على حدودها الخارجية اعتمادًا على الأسلحة الحديثة.

وازدادت فكرة الدولة الحديثة بلورة بقيام الثورة الفرنسية في يوليو ١٧٨٩ لأن السلطة صارت وظيفة ، لا على أنها طبقة أو دين أو حق إلهي.(٥) وسقوط النظام الإقطاعي، وترسيخ الثورة الصناعية (١٧٦٠ ـ ١٨٣٠) لاقدامها، ونجاح الثورة الامريكية ١٧٨٢. ورغب الناس في الانتماء إلى وطن وإلى لغة. ومن ثم بدأت فكرة الذولة الحديثة تترسخ اعتماداً على مبدأ القومية. وصارت القومية قوة عارمة في القرنين ١٨،١٩. لذلك فإن الدول ذات السيادة التي كانت تتمشى مع التوزيع الجغرافي للقوميات قد أضافت تبريراً قانونياً لفكره مبرر وجود الدولة الحديثة.

كما يلاحظ أن فكرة القومية لما انتشرت من أوربا إلى القارات الأخرى فانها قد طبقت مباشرة على أشكال التنظيمات السياسية الأرضية التي كانت موجودة وقتذاك. ولا شك أن تكوين الدولة الحديثة في العالم الثالث احتاج إلى ثلاثة أمور أساسية هي:ـ انجاز أكبر قدر من المركزية السياسية ، وإقرار النظام السياسي، وفرض ثقافة عليا.

ففي دول قارة أفريقية التي تعيش فيها القبيلة جنبًا إلى جنب مع الدولة الحديثة حدثت منافسة بين الدولة والقبيلة للحصول على ولاء هؤلاء السكان. وما زالت الدول الإفريقية تصارع في سبيل بلورة شخصيتها القومية وتحاول التغلب على ظاهرة القبلية التي تعرقل مسيرة الدولة الحديثة.

وفي الوقت الحاضر انقسم العالم إلى عدة دولة مستقلة ذات سيادة ونعتبر الدولة المستقلة ذات السيادة إقليمًا سياسيًا. إلا أن مفهوم الدولة كمحور للدراسة السياسية سقط منذ أواخر الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات من هذا القرن. وأخذ علماء السياسية يكتبون وقتها عن التطور السياسي والحكومة وجماعات المصالح والتصويت والسلوك التشريعي والقيادة والسياسة البيروقراطية، تقريبًا عن كل شيء عدا الدولة، ويرجع ذلك لتراجع الحرب الباردة بين العملاقين، ولظهور مفاهيم جديدة مثل عبارة القومية، وعبارة الحكومات، ولزيادة الاهتمام بالمشاكل الدولية مثل تقسيم الموارد، وتلوث البيئة، ونزع السلاح. أي لم تعد الدولة هي بؤرة التحليل السياسي.

إلا أن الدولة عادت منذ منتصف السبعينيات لتكون موضوعًا رئيسيًا للمحللين السياسيين هذا إلى جانب الاهتمام بالموضوعات الأخرى ذات الطابع الدولي. وقد وقعت على ميثاق هيئة الأمم المتحدة عند قيامها (٥١) دولة. وزاد عدد الدول المستقلة ذات السيادة زيادة هائلة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتحرر المستعمرات في أمريكا اللاتينية وأفريقية وآسيا.

* تعريف الدولة ومفهومها

أن لفظة الدولة يعود إلى الأفكار التي عُرفت في عهد اليونان (إبّان الدولة اليونانية ـ المدينة)، وكذلك إلى عهد الامبراطورية الرومانية، أي منذ عهد أفلاطون الذي اعتبر الدولة كائنًا بشريًا مكبّرًا، وعمد إلى رسم تشبيه مفصّل بين وظائف الدولة ووظائف الفرد، كما قسّم مجتمع الدولة إلى ثلاثة أقسام: وهم الحكام والمحاربون والمنتجون، وأقام هذا التقسيم على أساس قدرات النفس البشرية الثلاثة: الحكمة والشجاعة والشهوة. كما وضع أرسطو مقارنة بين تناسق الدولة وتناسق الجسم، وتمسّك بهذا تمسُّكًا ثابتًا باعتقاده أن الفرد جزء ذاتي من المجتمع. وشبّه «شيشرون» ـ الروماني ـ الذي اعتمد كثيرًا على المفكرين اليونان من الناحية السياسية ـ تشبيهًا قياسيًا بين رأس الدولة والروح التي تحكم الجسم. وقد بحث العديد من الفلاسفة في الدولة ومفهومها فاعتبرها البعض ككائن عضوي حي وهم أصحاب النظرية العضوية للدولة أمثال أفلاطون وأرسطو وشيشرون، وروسو، وهربرت سبنسر. لكن الفكر الحديث للدولة دخلت في الإصطلاح السياسي في القرن السادس عشر، حيث كانت تشير إلى ظهور سلطات مطلقة، لكنها متمركز، ومحصور ضمن حدود.

ومرتبطة بسكان معيّنين. وتنادي هذه السلطات بالثورة ضدّ السيادة الامبراطورية وضدّ السيادة البابوية[٣].

وتعدد تعريفات الدولة بتعدد الفقهاء وفقًا لمذاهبهم السياسية. فهناك من يرى أن الدولة وحدة ثقافية ، ويرى آخرون أن الدولة هي ذلك الكيان الذي يحتكر العنف المشروع داخل المجتمع.

* هذا وقد عرف لينين الدولة بأنها هي جهاز السيطرة الطبقية.

* وقد عرّف (هولاند Holland) الدولة بأنها مجموعة عديدة من الكائنات البشرية تشغل إقليمًا معينًا وتسود فيه إرادة الأكثرية أو إرادة طبقة محددة من الأشخاص بفعل قوة هذه الأكثرية ضد أي عدد يعارضها من بينهم. بينما عرّفها (فيليمور Philimor) من وجهة نظر القانون الدول بأنا «شعب يشغل بصفة دائمة اقليماً محددًا، ويترابط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئة سياسية واحدة، ويمارس عن طريق أداة حكومية منظمة سيادة مستقلة وسيطرة على جميع الأشخاص والأشياء داخل حدوده، ويقدر على أن يعلن الحرب ويعقد السلم وأن يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب أخرى.

* أما «بيرجس» Burgess «فيعرّف الدولة كقسم خاص من المجتمع البشري ينظر إليه كوحدة منظمة. في حين نجد «جارنر» Garner يعرّف الدولة بأنها «مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، ويشغلون بصفة مستمرة قطعة من الأرض، ويكونوا مستقلّين تمامًا أو تقريبًا من السيطرة الخارجية، ويملكون حكومة تدين لها هيئة الموطنين بالطاعة المعتادة».

* أما «ماكيفر» فيعرّف الدولة بأنها اتحاد يحفظ داخل مجتمع محدّد إقليميًا الظروف الخارجية العام للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يُعلن بواسطة حكومة مخوّلة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية». ونجد أخيرًا تعريف «هارولد لاسكي» فيعتبرها «مجتمع إقليمي مقسّم إلى حكومة ورعية. وهو يدعى داخل مساحته الطبيعية المخصصة. سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى». ويعرّفها في مؤلف آخر له، فيعتبرها تنظيمًا يمارس السلطة القهرية من أجل تحقيق الصالح الاجتماعي العام [٦].

* ويرى آخرين أن الدولة هي ساحة لتنافس جماعات المصالح حيث لا تزيد السياسة الحكومية كثيراً عن كونها انعكاسًا لضغط جماعات المصالح السائدة.

* يعتقد فريق من الفقهاء أن الدولة هي جهاز بيروقراطي ونظام قانوني يتخذ طابع المؤسسات في كليته[٧].

إلا أن العنصر المشترك في هذه التعريفات المتعددة هو أن الدولة تعتبر تنظيمًا علويًا للعلاقات التي تقوم بين أعضاء مجتمعها بقصد تحقيق أغراض معينة أو نظام من القواعد

القانونية يمكن في نطاقه أن يمارسوا نشاطهم. ومن المعروف أن الدولة الحديثة هي دولة إقليمية تمارس أعمال الرقابة على أشخاصها وعلى الأشياء داخل حدود هذه الدولة.

فالدولة إذاً ضرورية لنمو الإنسان وتطوره، فبدونها لا يمكنه أن يبلغ ذروة الكمال، ويعتبر أريسطو أن الدولة وجدت لكي يمكننا أن نعيش ، وباستمرارها في الوجود نتمكن من العيش حياة سعيدة.

ويرى أيضاً أن وجود الدولة ناشيء أساساً من الحاجات الضرورية لحياة الإنسان، وان إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيسي لوجود الدولة في بادىء الأمر. واستمرارها يرتكز على حقيقة مؤداها أنه لا غنى عنها للحياة الطيبة المملوءة بالسعادة والنبل، وذلك لأن حاجة الإنسان إلى التعاون الاجتماعي والجهد الجماعي في مرحلة معينة من مراحل التطور إنما تعبّر عن نفسها في الدولة.

إن لفظة الدولة تثير في بداية الأمر فكرة السلطة، تلك السلطة الفعّالة والمحمية والمنظّمة. إن الدولة إذاً هي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية. ومن الضروري أن يتمتّع هذا التنظيم الاجتماعي بقوّة مسلّحة، وبعدة أجهزة أمنية أخرى، إذ لا توجد دولة بدون درجة راقية من الإنسجام والتنظيم التسلسلي اللذين يسمحان للحكومة بإشعاع سلطتها وتنفيذ رغباتها . كما أن الضمانة الرئيسية لحقوق الأفراد هي في توافر دولة قوية، وأن انعدام هذه القوة يؤدي الى انعدام السلطة المادية، وهذا يسبب تفككها وزوالها، فالدولة المجردة من سلطة الإكراه المادية تتناقض مع نفسها.

من هنا نجد أنه لا يمكننا التفريق بين وظائف الدولة وبين سلطاتها، ولا يمكن التمييز بين مهمة الدولة وطاقتها، بحيث أن الخدمات التي تؤديها تختلط مع الامتيازات التي تمارسها. وإن جميع أشكال المساعدة أو العمل التي تحت تصرّف الدولة هي أجهزة السلطة ووسائل الحكومة. ومن هنا نجد أن الدولة وجه ضروري أساساً من وجوده الإرادة الخاصة بالفرد، وذلك لأنها تنظيم خارجي يحقق أعمّ حاجات الشخصية البشرية وأكثرها دواماً من ناحية، كما يحقق الفرد ذاته في قدرته الاجتماعية من ناحية ثانية، ذلك لأنها الامتداد لإرادة الفرد المعنوية والعقلية، ولأنها تنظيم عقلاني لمصالح الفرد وأغراضه المتعددة.

وتعمل الدولة على تنظيم علاقات الإنسان الخارجية البارزة في المجتمع . لأن الحياة تصبح فوضى بدون الدولة، لأنها هي التي تعطي المغزى لحياة الإنسان المتعددة الجوانب في هذا العالم المركّب والمعقّد.

ويعتقد فريق من الفقهاء أن الدولة هي قطعة أرض، وجماعة من الناس تعيش فوقها، وبها سلطة تنظيم العلاقة بين الأرض والناس، وتتمتع بالسيادة والولاء المطلق لكل مواطن

فيها. فالدولة عبارة عن تعبير سياسي لا يوجد إلا بتوافر أركانه الأساسية الأربعة وهي الأرض والناس والسلطة والسيادة.

في القانون الدولي نجد مفهوم الدولة. فالدولة هي تلك المؤسسة السياسية والقانونية ذات العناصر المكونة للدولة وتختص سلطاتها الحكومية بممارسة علاقات دولية خارجية.

ويفرق القانون الدولي بين مفهومين هما السيادة ـ والاستقلال.

* فالسيادة تتعلق بممارسة السلطة وتباشرة كاملة للاختصاص للدولة. وهذه السلطة هي التي تتولى رعاية مصالح الدولة والأشراف عليها. وتتميز هذه السلطة بالقدرة على ممارسة أعمال السيادة في الداخل والخارج أي القيام باعبائها الداخلية، واحترام التزاماتها الدولية. وهذه القدرة الفعلية هي المعيار الوحيد في نظر القانون الدولي للتدليل على سيادة الدولة.

* الاستقلال. أن الاستقلال هو مجرد تعبير سياسي يصف حالة معينة ترتقى إليها الدولة. ولكن ليس له أي مضمون قانوني متميز في تعريف الدولة. كما أن الاستقلال ليس معناه التحرر من قيود القانون الدولي العام، بل هو مجرد التحرر من سيطرة دولة أخرى تخضع ايضًا للقانون الدولي العام.

* اقليم الدولة

يعني رقعة من الأرض يسكنها شعب وتسيطر عليه حكومة. ولهذا الإقليم حدودًا تمتد رأسيًا إلى أعلى ليشمل الفضاء الجوي وما ينطوى عليه من استعمالات... كما يمتد رأسيًا إلى أسفل حتى يشمل ما في باطن الأرض من ثروات. كذلك يمتد افقيًا ليشمل المياه الإقليمية خارج هذا المسطح القاري والمنطقة الملاصقة.

كما يشمل إقليم الدولة ما في داخل حدود الدولة من اقاليم مائية كالانهار والبحيرات والممرات المائية البحرية كالقنوات والمضايق. فالاقليم هو القاعدة الأساسية للاستقرار الشعب ومصدرًا لثرواته. إلا أن من المهم أن تكون للدولة حدود سياسية محددة وهو الخط الفاصل بين إقليمي دولتين أو أكثر.

* الدولة والحكومة:

نستعمل في أحاديثنا اليومية مصطلحي الدولة والحكومة كلٌ مكان الآخر. لكن الواقع أنهما ليسا شيئًا واحدًا، إذ أن الحكومة هي أداة للدولة، ذلك أن الدولة هي شخص مثالي. غير محسوس وغير مرئي وغير قابل للتغيّر، بينما الحكومة هي وكيلة عن الدولة، وفي دائرة وكالتها تعد ممثلاً كاملاً، ولكنها خارج هذه الدائرة تعتبر اغتصابًا خارجًا على القانون.

والحكومة حسب تعبير «روسو» ما هي إلا أداة حيّة «وهي التنظيم العملي للدولة فتشكل عن طريق هذا التنظيم إرادة الدولة ويعبّر عنها وتتحقق. بينما أهداف الدولة وأغراضها تنفّذ عن طريق الأداة الحكومية. إذ بدون الحكومة لا يقوم وجود للدولة، لأن هذه الأخيرة تجريد إلى حد كبير، لكن الحكومة واقع يدرك بالحواس.

كما أن الدولة ثابتة في حين أن الحكومة مؤقتة ودائمًا في حالة تغيّر. وهناك ظروف رئيسية قد تتوقف بها الدولة عن الوجود ومنها: الغزو الذي يتبعه الاندماج، وتدمير إقليم الدولة أو تدمير سكانها، وقد حدث مثل ذلك في عام ١٨٦٦ عندما أدمجت مملكة «هانوفر» مع بروسيا بعد غزو الأخيرة للأولى. كما أن سلطة الحكومة ليست أصلية لكنها مشتقة من الدولة. ويقول (لاسكي) «إن الحكومة تقوم لتنفيذ أغراض الدولة، وهي ليست القوة المسيطرة العليا، وإنما هي مجرد جهاز الإدارة الذي يحقق أغراض تلك القوة. وإن وظائف الحكومة هي وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية.

* الدولة والأمة:

يعبّر مصطلح الدولة عن شيء يختلف عما يعبّر عنه مصطلح الأمة، فالدولة ، كما عرفنا هي تنظيم سياسي، وقد تتواجد أو لا تتواجد مع الأمة، إذ عندما تكون دولة من أمة واحدة فنقول عندها دولة قائمة على أمة أو دولة قومية، لكن عندما تكون هنالك دولة مشتملة على أكثر من مجموعة قومية أو عندما تنتشر مجموعة قومية في عدة دول، فلا يتفق ، في هذه الحالة، وجود الدولة والأمّة ولا يتطابق في آن واحد.وقد عبّر «لاسكي» عن الأمة بقوله : «إن الصفة الروحية هي الصفة المميّزة للأمة. وإنها في الأساس مجموعة من البشر يجمعهم وعي خاص وشعور بانتماء أعضائها بعضهم إلى بعض ، وينمو بينهم إحساس بالقرابة يربطهم جميعًا في وحدة لها طابعها الخاص وتراثها الاجتماعي الذي يميّزها وتتميّز به في مجال الخلق والبناء الحضاري.

* الدولة والمجتمع:(٣)

ليست الدولة متوحدة مع المجتمع، لكنهما يستهدفان تحقيق نفس الهدف الأخلاقي. كما أن تعاون المجتمع يكون اختياريًا، ويرتكز نشاطه على إرادة طيبة ويعتمد منهجه على المرونة، في حين نجد أن عمل الدولة هو آلي ويعتمد نشاطها على القوة ويتصف منهجها بالجمود.

وقد يكون المجتمع أوسع وأضيق من الدولة مثال مجتمع المدينة ومجتمع القرية. فالفرق أن الدولة تمارس سلطتها من خلال التشريعات والقوانين التي تنفذها الحكومة ، بينما يمارس

المجتمع سلطته من خلال التقاليد، كذلك تعتبر الدولة الأداة الوحيدة التي تستعمل القوة، في حين نجد أن المجتمع لا يتمكن إلا استعمال أسلوب الاقناع أو النفوذ المعنوي.

ثالثا: طبيعة الحدود السياسية (٩)

لم ينل موضوع في الجغرافيا السياسية قدر ما حظيت به الحدود من اهتمام وبحث ودراسة ابتداء من «راتزل» ١٨٩٧، «فوست» ١٩١٨ ، «لابراول» ١٩٢٨. «أنسل» ١٩٣٨. «بوجز» ١٩٤٠، «جونز» ١٩٤٥، «بوسكت» ١٩٦٧. ويتضح أن دراسة الحدود السياسية تركز على موضوعين:

الموضوع الأول: تطور الحد السياسي في المعنى والمسار ولماذا كل من الحدود السياسية في موقعه مع ربط ذلك بمظاهر اللاندسكيب الطبيعي خاصة والبشري عامة. أي الاهتمام بطبيعة التكوين المورفولوجي للحد.

الموضوع الثاني: المنازعات التى تثيرها الحدود السياسية بين الدول المشتركة معًا، والدور الذي تلعبه فى أحداث السياسة الدولية.

* نشأة الحدود السياسية

كان يوجد في الماضي ما يسمى بمناطق التخوم بين الدول. وهذه المناطق لم تكن تدعيها أي دولة لنفسها، كما أنها لم تكن مكشوفة أو مستغلة . وقد اختفت مناطق التخوم عندما توسعت الدول فيها، واستولت عليها، وقامت باستغلال مواردها وتعميرها. وتحولت الفواصل بين الدول نتيجة لذلك من التخوم إلى خطوط الحدود السياسية المعروفة في الوقت الحاضر.

والمعلوم أنه كانت توجد ست دول عظمى بالعالم في النصف الاول من القرن العشرين هي: المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة. وقد تقاربت قوة كل من هذه الدول العظمى، أي لم تكن توجد بينهم قوة خارقة. وفي نهاية القرن العشرين فلا توجد به إلا دولة واحدة عظمى هي الولايات المتحدة. زد على ذلك فكرة الدولة الكبيرة أخذت تشق طريقها بقوة في عالم السياسة. وترتيبا عليه ستدخل الصين الشعبية وأوروبا البحرية المتحدة حظيرة الدول العظمى في المستقبل القريب. كما توجد في الوقت الحاضر المجموعة المحايدة أو دول عدم الأنحياز.

لم تعد هناك مناطق تخوم يابسة بالمعنى القديم المعروف، وبدأت الدول تتجه صوب البحر، وحددت الساحلية منها لنفسها نطاقًا من المياه الإقليمية وأخر من المياه المتصلة وثالثا من المياه المحايدة وعلاوة على نطاق المياه الداخلية. وكل هذا بدافع البحث عن مصادر

الثروة، وخدمة وحماية الدولة. وتدرج الأمر على الرصيف القاري الغاطس لاستغلال موارد الثروة الموجودة فيه. وستتوسع الدول الساحلية تدريجيا في البحار والمحيطات المجاورة بحثًا عن مصادر الثروة المتنوعة. وتوجد مجموعة من الدول الحاجزة في الوقت الحاضر. وقد تمكنت هذه الدول الحاجزة من هذه الدول الحاجزة من البقاء نتيجة لقيامها بوظيفتها الحاجزة بين عدة دول متنافسة. وترجع نشأة هذه الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك بين قوتين متصارعتين أو أكثر. ومن أمثلة هذه الدول الحاضرة سويسرة التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وبلجيكا التي تفصل بين ألمانيا وفرنسا، والجبانات الامريكية الثلاث التي تفصل بين النفوذ الاسباني في فنزويلا والنفوذ البرتغالي في البرازيل، وأفغانستان التي تفصل بين اتحاد السوفيتي سابقًا وباكستان. وانتهت الصفة الحاجزية التي تتمتع بها أفغانستان بعد أن غزاها اتحاد السوفيت وأقام فيها نظامًا شيوعيًا تابعًا له، ومنغوليا الشعبية التي تفصل بين الصين الشعبين واتحاد السوفيت، ونيبال وسيكم وبوتان التي تفصل بين الصين والهند ولو أن العقبات الطبيعية الممثلة في سلاسل جبال الهملايا وأوديتها بين الصين الشعبية والهند أقوى في الفصل بينهما من أي حاجز سياسي.

فهذه المناطق الحاجزة دائما تتنازع عليها الدول المتجاورة، ولذلك فإن استمرار بقائها أمر مشكوك فيها. ويعتقد البعض بأن الدول الحاجزة في الوقت الحاضر انما هي تمثل مناطق تخوم بين القوى المتصارعة.

** الحدود السياسية الخطية

وقد نشأت الحدود السياسية الخطية وتطورت عن التخوم . فأختفت الثانية وظهرت الأولى. وترجع نشأة الحدود السياسية لعوامل كثيرة منها: زيادة عدد السكان، التطورات التقنية، وتقدم وسائل النقل والمواصلات، الاستعمار الأوروبي وتصفيته، الثروات الاقتصادية والمعاهدات والحروب.

١ ـ دفعت زيادة عدد السكان، والتطورات التقنية، وتقدم وسائل النقل والمواصلات كل دولة إلى التوسع في مناطق التخوم المجاورة لها. وظلت الدول تتوسع في هذه التخوم إلى أن التقت مع بعضها عند الحدود السياسية الخطية. وكانت الغابات والجبال والصحاري من أعظم مناطق التخوم السياسية في الماضي. ومثال ذلك ما حدث في أوربا. فقد أزيلت الغابات من المناطق التي كانت تغطيها فانكشفت الأرض، وادعت ملكيتها الدول التي كانت تفصل بينها، وتنازعت عليها الوحدات السياسية، ثم رسمت الحدود السياسية الخطية لتفصل بدلا من التخوم بين الدول، أما في خارج أوروبا فقد أحدث الاستعمار انقطاعًا في تطور الحا ود السياسية الخطية عن التخوم. ويصعب العثور على حد سياسي في العالم كله لم يتضمن دورًا لقوة أوروبية في أحد مراحل تطوره. والأستثناء الوحيد

لذلك هو الحد السياسي بين الصين وكوريا. وكان اليابان دوراً في رسمه أثناء سيطرتها الاستعمارية.

٢ ـ كما نشأ الحد السياسي الخطي لأن أي من الدول المشتركة فيه أو كلاهما لم تعد راضية من الوضع الغامض لمناطقها الهامشية، ويرجع عدم الرضا هذا لعوامل كثيرة مختلفة.

٣ ـ ظهرت الحدود السياسية الخطية عندما أرادات الدول المشتركة فيها أن تنمي هوامشها وحواشيها دون أن تصطدم بالجيران. ومثال ذلك ظلت الحدود المشتركة بين زائير وروديسيا الشمالية (زامبيا)،وتنجانيقا (تنزانيا) غير محددة حتى تم اكتشاف النحاس والقصدير في منطقة هذه الحدود فكان لابد إذن من تحديدها.

٤ ـ وجاءت بعض الحدود السياسية الخطية نتيجة لمعاهدة بين الطرفين خشية أن تطغى الدولة القوية على جارتها الضعيفة، وتسلخ منها أراضي تضمها إليها. ومثال ذلك عقدت تايلاند مع فرنسا معاهدة سنة ١٨٩٣ بخصوص الحدود السياسية للأولى مع مستعمرات فرنسا في الهند الصينية.

٥ ـ وأدت تصفية الاستعمار التي بدأت منذ الحرب العالمية الثانية إلى نشأة بعض الحدود السياسية الخطية في العالم الثالث. مثال ذلك الحدود بين الهند وباكستان على أساس ديني. وكذلك ارتفعت مرتبة بعض الحدود إلى الدولية في غرب أفريقية الفرنسي.

٦ ـ وكان للحروب دور في نشأة بعض الحدود السياسية الخطية. ومثال ذلك حدود دولتين المانيا وكوريا، والحد بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكذلك حدود الكيان الفلسطيني المقترح حالياً.

*** معايير تخطيط الحدود ووظائفها

يمكن تقسيم المعايير التي تتخذ أساساً لرسم الحدود السياسية على النحو التالي:ـ

١ ـ كانت الاعتبارات الاستراتيجية أهم اعتبار في تخطيط الحدود السياسية بين الدول في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ أصبحت الاعتبارات الاثنوغرافية والحضارية هي المعيار الأساسي في تحديد الحدود السياسية بين دول العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين.

٣ ـ أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت الاعتبارات الاقتصادية أهم في تحديد حدود الدول عن سواها من الأسس.

٤ ـ معيار القوة والقهر والانفاقات غير المتكافئة.

علمًا بأن المعيار الأخير ليس أساسيًا كمعيار تخطيط الحدود. ولا يمكن دراسة معايير نشأة الحدود دون التعرض لوظيفتها، التي تتضح في الآتي:-

١ ـ أسفرت تصفية الاستعمار، واستقلال المستعمرات عن زيادة حدة الحدود السياسية ومنها بين هذه الدولة الوليدة نتيجة لعدم توافق الحدود مع الظروف الطبيعية والبشرية في منطقتها خاصة بأفريقية التي تمزقت فيها القبائل، وصعبت السيطرة على حركتها عند الحدود.

٢ـ ترسيخ مفهوم الحدود السياسية الايديولوجية نتيجة لانتشار الشيوعية في العالم، ولانقسام العالم إلى مذاهب ايديولوجية متصارعة. ويتضح ذلك من مفهوم الستار الحديدي. فالحدود بين الكتل فضلا عن كونها سياسية فهي عقائدية أيضًا.

٣ ـ يؤدي تكتل عدد من الدول في مجموعة واحدة لغرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري إلى تخفيض وطأة الحدود السياسية بين أعضائها، وتتحول هذه الحدود في النهاية إلى ما يشبه الحدود الادارية بين أجزاء الدولة الواحدة.

٤ ـ شيوع الاتجاه الذي يسعى لتوسيع مدى المياه الإقليمية والحدود البحرية.

٥ ـ تعقد مسألة الحدود في السماء التي تغطي الدول لما طرأ من تقدم تقني.

وقد تغيرت وظائف الحدود السياسية عبر الزمن فقد كانت الحدود ترسم بغرض الفصل أما الآن فهي تصل الدول التي تلتقي عندها. ومن وظائفها. الأمن والحماية ـ حماية الانتاج الاقتصادي ـ الوظيفة القانونية للحد ـ تنظيم التبادل الدولي.

وتحتاج مشاكل الحدود إلى دراسات ذات طابع جغرافي ، تتسم بالموضوعية وعدم التحيز، وتسندها الابحاث الحقلية، والدراسات المكتبية لجمع الادلة الواقعية لتقرير مصير هذه المناطق، وربما يكون من الأفضل قيام هيئة حيادية موضعية تحت أشراف الأمم المتحدة بتقديم توصيات حول مناطق الحدود مثار النزاع بين الدول بعد دراسة ظروفها الموضوعية دون تحيز.

رابعا المقومات الجغرافية للدولة(٣)

إن المقومات الجغرافية للدولة هي الأسس التي ترتكز عليها أية دولة. لتكون قائمة بين الدولة. وهناك دول كبيرة المساحة ومنها ما هي صغير بمساحتها إلى حدود القزمية (مثل الفاتيكان). كما توجد عدة دول لا علاقة لها بين وحدتها وبين أقاليمها الطبيعية، بحيث أن مجهود السكان فيها أدى إلى التلاؤم ما بين نشاطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وظروف بيئتهم الطبيعية.

أن الجغرافيا السياسية تدرس الدولة ككائن عضوي نتيج عن تجمع بشري في مساحة معيّنة من الأرض، وهذان العاملان (السكان والأرض) يشكلان معًا أسس الوحدة السياسية، بصورة أوضح المقومات الطبيعية والبشرية وما يتعلق بهما.

أ ـ المقومات الطبيعية للوحدة السياسية:

تشتمل هذه المقومات على الموقع الجغرافي ومساحة الدولة، وشكلها، وتضاريسها (السطح) ومناخها والثروة النباتية والتربة، وأخيرًا موقع العاصمة. ويطلق على المقومات الطبيعية الكيان المادي للوحدة السياسية، لأنه لابدّ لكل وحدة سياسية من كيان مادي أساسه مساحة معينة من الأرض، ولهذه المساحة قيمة تكتسبها من موقع الدولة أحيانًا، وما يوجد فيها من موارد طبيعية تسمح للناس أن يستثمرونها أحيانًا أخرى. وتعمل الحدود السياسية على الفصل بين وحدة سياسية وأخرى مجاورة، بحيث تحدد امتداد مساحة الدولة وشكلها العام.

وسنتعرض فيما يلي لهذه المقومات موضحين ذلك بنماذج عن وحدات سياسية متباينة حتى نتمكن من إيضاح أهمية كل ركيزة من هذه الركائز المادية لكل وحدة سياسية.

أولاً ـ الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية:

يعتبر الموقع من أهم العناصر المكونة للدولة، ويكون الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وخطوط العرض مهمة للدولة لأنه على أساس درجات العرض يتحدد المناخ والنشاط البشري وهي من الأمور الرئيسية في اتجاهات الدولة من الناحية السياسية. وقد تتغير قيمة الموقع الجغرافي من عصر لآخر وذلك تبعا للعوالم البشرية والسياسية والاقتصادية المصاحبة للتطور الحضاري في العالم، علمًا بأن الموقع الجغرافي الطبيعي للدولة لا يطرأ عليه أي تغيير.

بالنسبة لمصر عندما كانت لفترة طويلة مركز الثقل الهام والحجر الأساسي عندما كانت التجارة الدولية في الشرق الأوسط قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وعادت في فترة زمنية أخرى وتأثرت بالتحولات التجارية عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وبدأ موقعها تتناقص قيمته الفعلية الجغرافية. وعندما افتتحت قناة السويس عادت إليها القيمة الفعلية لتوسّطها ما بين الشرق والغرب، وبسبب مرور معظم التجارة الدولية بين الغرب والشرق عبر أراضيها. كما أن الموقع الجغرافي له أهمية كبيرة من حيث علاقته بالمسطحات المائية واليابسة من ناحية وبالدول المجاورة للوحدة السياسية من ناحية ثانية.

ويلعب الموقع أيضًا أهمية بارزة في الاقتصاد، للوحدة السياسية. ولا سيما عندما نجد أن بعض الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا في الحصول على غذائها من ظروف بيئة موقعها مثال النرويج واليابان حيث نجدهما يستغلان موقعهما البحري إلى أقصى الحدود، وهذا يؤدي بتوجّه الدولة الجغرافي ـ إذا كانت بحرية ـ نحو البحر أو نحو البر لتصل من ثمّ إلى البحر. كما يسبب الموقع جذب المطامع الدولية الكبرى نحو الدولة التي تتمتع بموقع جغرافي تسيطر من خلاله على ممر مائي معين مثل مصر (قناة السويس)، أسبانيا (مضيق جبل طارق)، تركيا (مضيقي الدردنيل والبوسفور)، اليمن (مضيقي باب المندب وهرمز)... وغيرهما.

١ ـ علاقة الموقع باليابسة والماء: تتحدد قيمة الموقع الجغرافي أيضًا بدراسة اليابسة والماء وعلاقتهما بموقع الدولة حيث توجد عدة دول تطل على البحار المفتوحة وذات سواحل طويلة كأسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة وفرنسا والسويد وايطاليا ، في حين نجد الاتحاد السوفياتي (سابقا) يطل على بحار ومحيطات مغلقة أو متجمدة في بعض فصول السنة، بينما نجد دولاً عدة يغلب عليها الطابع البري الصرف مثل النمسا، سويسرا، تشيكسلوفاكيا والمجر وافريقيا الوسطى وأفغانستان ومنغوليا.. وهناك دول بحرية صرفة (جزر) مثل انجلترا ، ايسلندا، اليابان، أندونيسيا، وقبرص وغيرها... وهنا نجد أن الدول البحرية والجزرية تتمتع بصفات هامة منها سهول الاتصال بالعالم الخارجي عبر المواصلات البحرية السهلة والرخيصة، في حين تحرم الدول البرية من هذه الصفة، وهنا نراها تلجأ إلى استخدام موانىء الدول البحرية المجاورة لها. ولموقع الدولة أهمية كبرى في سياسة الدولة الخارجية، حيث نجد ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى قد ساهم موقعها الداخلي (قربها من دول مجاورة عدّوة لها) لدفعها من أجل إنشاء أسطولها البحري للتوسع وإيجاد مستعمرات لها، وأدت المشاركة في نهر الراين ـ ما بين ألمانيا وفرنسا ـ إلى جعل الدولة الفرنسية تتبع سياسة الأحلاف مع دول أخرى بغية تطويق ألمانيا. وكذلك أدى موقع الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وقربه من ألمانيا ، إلى نقل مراكزه الصناعية إلى ما وراء جبال الأورال حتى تكون في منأى عن الغارات الألمانية(٨).

٢ ـ العلاقة بين الموقع الجغرافي والدول المجاورة: إن كل دولة نشأت في الماضي، كانت بحاجة إلى نوع من (العزلة) لتكون في حماية ومأمن من الغزوات حتى يكتمل نموها... وكلما كانت محاطة بحواجز مانعة سواء كانت بحراً، نهراً، صحراء، جبالاً منيعة، كلما كانت العوامل التي تساعد على نمو الحضارة فيها إيجابية ، ومثال على ذلك عندما نشأت الحضارة المصرية الفرعونية القديمة في وادي النيل الذي تحيط به الصحاري من جهتيه الشرقية والغربية من ناحية، والبحر المتوسط من الشمال فساهم ذلك في اكتمال نمو

الدولة الفرعونية وخففت من الغزوات لفترة ما، وعملت على منعها لفترات طويلة بعد أن أصبحت الدولة قوية الجانب. وبعد اكتمال نمو الدولة، ستحتاج إلى الاتصالات الخارجية للعمل على إيجاد أطعمة جديدة لسكانها، بل وخامات صناعية، وأفكار وخبرات فنية جديدة، غير معروفة عندها. وهنا نجد أن الدولة تصبح بحاجة إلى اتصالات عبر الحدود المشتركة (بحرية ، نهرية، برية) مع الدول المجاورة. وعلى هذا الأساس فنجد أن بعض الدول عملت على استغلال موقعها وحدودها استغلالاً مفيداً لأمنها من ناحية، ولتطورها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري من ناحية ثانية. ومثال ذلك بريطانيا التي عملت على تقوية اسطولها وتكيفت بالتالي مع عناصر البيئة البحرية التي تتمتع بها البلاد. كما أن الموقع الجغرافي لدولة ما ومشاركتها بالحدود مع عدة دول مجاورة لها يجعلها دائمًا في خشية من غزوها أو تطويقها ـ مثل ألمانيا ـ مما يؤدي ذلك إلى انتهاج سياسة التسلح الذي يدفعها كذلك إلى التجنيد الإجباري واعتماد مبالغ ضخمة من ميزانيتها للدفاع. هذا من حيث الحدود المشتركة مباشرة، لكن هذه الحدود تدفع بعض الدول ـ أحيانًا ـ إلى إيجاد دول حاجزة (أي فاصلة بين دولتين خائفتين من بعضهما)، وتصبح هذه الدول الحاجزة موانع للاصطدام بين وحدتين سياسيتين كبيرتين، مثال الحواجز التي أوجدتها انجلترا في شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر بينها وبين روسيا القيصرية أثناء الاستعمار البريطاني للهند والتوسع الروسي في آسيا. ومن هذه الدول أفغانستان وبوتان ونيبال، وكذلك الدول الأوروبية الشرقية بولونيا، رومانيا، بلغاريا وتشكسلوفاكيا وهي حواجز بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، ومثلها تسعى إسرائيل إلى إسكان بعض المسيحيين في الشريط الحدود بينها وبين لبنان لإقامة «كانتون» مسيحي يكون بمثابة حاجز أمني لحدودها.

ثانيا: مساحة الدولة

هذا، وتكتسب الدولة ذات الأراضي الشاسعة أهمية كبيرة إذا كانت مساحتها قابلة للسكن وللإستثمار الاقتصادي بمعظمها، أو إذا كانت الظروف الطبيعية تسمح لها بوجود أقاليم مناخية متنوعة مثل الإتحاد السوفياتي (سابقا) والولايات المتحدة. وليس بوجود إقليم مناخي واحد تقريبًا مثل السعودية أو كندا وغيرهما. وللمساحة الكبيرة أيضًا أهمية ضخمة في إمكانية حصول الدولة على ثروات معدنية، زراعية ، أو تربية حيوانات... الخ بحيث أنه كلما كانت مساحة الدولة كبيرة كلما تنوعت مواردها الطبيعية وإمكانياتها البشرية وازدادت قوة الدولة إذا كان استغلالها لمواردها سليمًا، لأن مثل هذا الاستغلال يعطيها قوة داخلية من ناحية، ويزيد من قوة تأثيرها على المجتمع الدولي كما هو الحال في الولايات المتحدة. لكن المساحة بحد ذاتها ليست المعيار الوحيد لقوة الدولة أو لدورها في السياسة العالمية، إذ أن

الهند والبرازيل وكندا وأوستراليا ذات مساحات أكبر من انجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان، ومع هذا نجد أن مجموعة الدول الثانية تتمتع بوضع دولي أكبر بكثير من مجموعة الدول الأولى وذلك لأن كندا أو البرازيل... لم تستغل كل منهما امكانياتها الطبيعية المتاحة لديها لقلة عدد عدد بعكس الهند التي يكثر فيها السكان، لكن التخلف التقني عندها حرمها من هذا الاستثمار.

كما أن لكبر المساحة واتساع الدولة أهمية كبيرة أيام الحروب، إذ أن الدول الصغيرة بمساحتها، تنهار بسرعة أمام أي عدوان من جيرانها إذ نجد أن الجيش الهولندي ـ أيام الحرب العالمية الثانية ـ قد انهار بعد أيام قليلة من شن ألمانيا الحرب عليه، بينما نجد أن الجيش الروسي كان يتمتع بالدفاع في عمق الدولة؛ إذ استطاع جذب الجيش الألماني ليستنفذ قوته، حيث كان السوفيات يعملون على تسليم الأرض من أجل أن يربحوا الوقت.

وعدا ذلك فنجد دولاً صغيرة بمساحتها ولكنها تتمتع بوزن قوي في الشئون الدولية مثل سويسرا (دولة ذات تضاريس جبلية) والدانمارك (ذات أراضي سهلية زراعية عندم مدخل بحر البلطيق، بقيت مستقلة بناء لرغبة الدولة الكبرى لإبقاء هذا المدخل بأيدى دولة محايدة)، لكن هاتين الدولتين تنمّيان اقتصادهما وهما في مركز قوي من الناحية الاقتصادي وتتمتعان بمستوى حضاري متطور.

ثالثاً: ـ مقومات أخرى طبيعية، ومنها المناخ والتضاريس والتربة:

فالمناخ يتحكم في بعض مظاهر حياة الإنسان حيث يحدد نوع النشاط في البيئات المتخلفة والبدائية ويؤثر في الحياة النباتية والحيوانية بل وفي نشاط بعض أنواع العمل. فالإنسان في المناطق الباردة يشغل معظم وقته في العمل ليحافظ على حياته من البرودة الشديدة إذ لا يجد لديه الوقت الكافي لتطوير نمط معيشته. وفي المناطق الشديدة البرودة تكون الحياة النباتية في الدولة فقيرة وتقل كثيراً الموارد الزراعية، في حين تنحصر معظم نشاطات الحياة في مثل هذه الجهات في تعدين الحديد «كالسويد»، واستخراج الذهب والبترول في آلاسكا، وتعمل البرودة أيضًا على تعطيل عمليات النقل والمواصلات وذلك بسبب تجمد مياه الموانىء شتاء.

أما المناطق الحارة الممطرة فلا تساعد على أن يبذل الإنسان الجهد، إذ لا تساعد التربة على الإنبات بسبب تحلل عناصرها الأولية المغذية للنبات، والخصائص التي تمتاز بها هذه المناطق لا تؤهلها لكي تقوم فيها دولة عظمى، في حين نجد أن المناطق الجافة يمنع الجفاف استثمار مثل هذه الأراضي من ناحية وهي عامل طرد للسكان من ناحية ثانية، لذلك نجد أن المناطق الجافة الحارة والباردة هي أقل المناطق سكانًا ما عدا الجهات التي تستخرج منها المعادن أو البترول

مثل الجزيرة العربية وصحراء أريزونا ونيفادا، وصحراء مصر الشرقية، وصحراء أوستراليا وغيرها..

أما أفضل أنواع المناخ هو المناخ ذي الأمطار المعتدلة المتمثل في غرب أوروبا ودول البحر المتوسط ذات الأمطار الفصلية. والمناخ المتباين في الدولة ليس له أية ميزة سوى إيجاد بيئات مختلفة الانتاج بحيث أن المحاصيل المتنوعة تجعل الدولة تكاد تكفي نفسها فتصبح حاجتها للمنتجات الأجنبية قليلة جداً.

وبالنسبة للتضاريس فنجدها تدخل في مقوّمات الدولة الطبيعية من حيث تحديد الخصائص الاقتصادية للدولة، كما أن التضاريس عامل هام في المواصلات والانتاج وإضافة إلى ذلك فيؤثر تنوع سطح الدولة على الكثافة السكانية، وجميع هذه التأثيرات للتضاريس ذات أهمية في وضع الدولة السياسي. وكلما كانت تضاريس الدولة سهلية كلما كانت أفضل من غيرها للزراعة وتشييد المصانع وتطور في خطوط المواصلات، وكانت الدولة السهلية فيما مضى كالهند ومصر والعراق وسوريا والصين وغيرها عرضة للغزوات والاعتداء لسهولة اجتياز أراضيها، في حين نجد أن الدول الجبلية مثل دولة البلقان وتركيا وإيران وبعض دول أميركا الجنوبية فيها عامل الحماية حيث نجدها قد نشأت وقويت تدريجيًا في القرون التاريخية الماضية لوجود جبال الأنديز التي تحمي بعض دول المنطقة، وهضبة الأناضول (في تركيا) وهضبة إيران.

وهناك علاقة هامة بين التضاريس والحدود، فالجبال غير الموجودة على حدود الدول كانت تعتبر عائقًا طبيعيًا للدفاع (في الماضي) وإذا لم توجد كانت بعض الدول تعمل على إقامة أسوار بين بعضها البعض كما فعلت ذلك الصين. ومثلها الحدود الجبلية بين بعض الدول الأوروبية في جبال الألب بين إيطاليا وفرنسا، وإيطاليا والنمسا، وإيطاليا وسويسرا، وبين فرنسا وسويسرا. وفي جبال البيرنه بين فرنسا واسبانيا وبين بعض دول أوروبا الشرقية في جبال الكربات. وفي جبال همالايا بين الصين والهند، وفي جبال الأنديز بين الأرجنتين وشيلي.

ومن حيث التربة فلها أهمية في مقومات الدولة لأن لها تأثير هام في اقتصادياتها، وكذلك فإن جيولوجية الدولة لها دور كبير في استخراج ما تتمتع به الدولة من موارد في باطن أراضيها مثال الثروات المعدنية (الحديد والفوسفات والبترول) في بعض الدول العربية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وغيرها. إذ انتشرت الصناعات في انجلترا على أثر اكتشاف الفحم والحديد في مناطق قريبة من سطح الأرض. وسهولة استخراجهما ساعد على توفير عدة صناعات في هذه الدولة وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى.

رابعًا ـ شكل الدولة وموقع العاصمة

تختلف دول العالم من ناحية أشكالها، بحيث نجد دولاً ذات امتداد طولي مثل تشيلي والنرويج وتشيكسلوفاكيا، ويبدو من هذا الشكل أن مشكلة الدفاع في مثل هذه الدول يبدو صعبًا، وهذا ما حدث بالنسبة للنرويج التي تمكّن الألمان في الحرب العالمية الثانية من شل حركتها وبترها إلى قسمين وتمكنوا من السيطرة على المدن والمرافىء التي تتحكم بشرايين النقل مع داخل البلاد.

كما نجد عدة دول ـ ات امتداد طولي كبير وتتداخل مع غيرها مثل الشمال الشرقي لأفغانستان حيث يمتد بين الاتحاد السوفياتي شمالاً وباكستان جنوبًا. وكذلك منطقة «أوغادين» في أثيوبيا التي تكاد تقطع كليًا منطقتي الصومال التي تمتد بشكل رقم سبعة بالأرقام الأجنبية (7)، وكذلك نجد أن جمهورية «مالي» في افريقيا تكاد تنفصل إلى كتلتين من قبل فولتا العليا جنوبًا وموريتانيا شمالاً، وغيرها مالاوي وأنغولا. وكذلك فدولة تشيلي التي تمتاز بامتداد طولي على طول غربي أميركا الجنوبية كلها تقريبًا، مما يصعب عليها الدفاع بقوة، بحيث يسهل على أية دولة أن تقطعها إلى قسمين بسهولة.

أما الشكل المتعارف عليه نظريًا وبدون تنوعات هو الشكل الدائري حيث يعتبر مثالياً من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، لا سيما إذا كانت العاصمة في مركز وسط من الشكل الدائري مثل سويسرا، رومانيا، هنغاريا، فرنسا وبولندا وغيرها..

وفي مثل هذه الدولة تقل أو تنعدم التنوعات التي تتداخل في الدول المجاورة. ونوجد دول أخرى ذات أشكال منقطعة وهي عبارة عن مجموعة جزر متناثرة حول الكتلة القارية الرئيسية أو تمتد الجزر بشكل طولي مثل أندونيسيا، اليابان، اليونان وغيرها..

أما بالنسبة لموقع العاصمة فله أهمية كبيرة في قوة الدولة الداخلية لأن العاصمة تتعدى اعتبارها كمركز إداري وتشريعي للدولة، وتصبح في موقع يستقطب الشعور القومي للسكان، وتعمل على ربط عناصر الدولة كلها، وإذا ما سقطت بأيدي الأعداء فإنها تؤثر في انهيار معنويات الشعب. وقد ازدادت أهمية العاصمة، عبر التاريخ، تبعًا لتطور الدور الذي تقوم به الحكومات في العصر الحديث، بحيث أن معظم الصناعات الخفيفة وغيرها من الصناعات «الخدماتية» التي يحتاجها رجال الإدارة والأعمال تقوم أساسًا في العواصم. كما تعتبر العاصمة السياسية، المدينة الرئيسية الأولى في أغلب دول العالم، حتى أن معظم العواصم هي الأولى بالعدد السكاني في معظم دول أوروبا (عدا سويسرا وألمانيا غ.)، واليابان والهند ودول القارة الأميركية ـ باستثناء الولايات المتحدة ـ وأغلب دول العالم الثالث، عدا بعض الدول مثل المغرب وموريتانيا ونيجيريا وتركيا. حتى أن الصين تعتبر مدينة شنغهاي المدينة الأولى وليس العاصمة بكين.

ومن ناحية الدفاع فالموقع المثالي للعاصمة يكون في منطقة وسط من الدولة ليسهل الإتصال بجميع الجهات للوحدة السياسية ، مثلا أنقرة ، وارسو، موسكو، براغ، بودابست ومدريد. كما أن عواصم معظم الدول البحرية تتركز بصورة خاصة في الجهات الساحلة ـ قرب البحر ـ مثال طوكيو، لندن، أثينا، وبطرسبورغ (سابقًا)، وأما سبب اختيار العاصمة على الساحل فيعود إلى المصالح البحرية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. ويتغير موقع العاصمة من الداخل إلى الساحل، أو بالعكس، تبعًا لتطور النواحي السياسية والاقتصادية التي تمرّ فيها الدولة.

ب ـ المقومات البشرية والاقتصادية: ترتبط هذه المقومات ارتباطًا شديدًا بالكيان البشري في أية وحدة سياسية، لذا بات من الضروري الاهتمام بدراسة الناس الذين يتجمعون على أرض الوحدة السياسية ويدينون لها بالولاء المطلق.

من هنا نجد أن ترابط السكان وتفاعلهم ونشاطهم وحيويتهم هي التي تصنع المقومات البشرية للوحدة السياسية.

(١) السكان كمقومات بشرية: تهتم المقومات البشرية ـ كما عرفنا ـ بدراسة السكان من ناحية عددهم وتجانسهم في السلاسل أو اللغة ومن ناحية نسبة القادرين على العمل والانتاج، ومن ناحية القلة أو الكثرة حيث توجد دول ذات كثافة مرتفعة وأخرى قليلة السكان.

ومن ناحية العدد فله أهمية كبيرة في أحداث الدولة الداخلية، إذ غالبًا ما يكون ضغط السكان مسببًا للإضطرابات الداخلية بل والخارجية. فازدياد السكان في ألمانيا، في عهد النازية، كان ذريعة للنظام الهتلري (النازي) لإيجاد المجال الحيوي لسكانها سواء داخل أوروبا أو في خارجها في البحث عن المستعمرات.

أما قيمة سكان الدولة لا توجد في أعدادهم بقدر ما هي موجودة في قدرتهم الحيوية الانتاجية ، كما تختلف نسبة الاستفادة من السكان بنسبة الرقي العلمي والحضاري أو انخفاضهما، بحيث أن استثمار البيئة الجيد قد يتم بنسبة قليلة من السكان إذا ما توفر لديهم النشاط العلمي وحسن استغلال لبيئتهم كما هو الحال في بعض دول أوروبا الاسكندينافية والغربية وكندا، بحيث أن القلة العددية يلازمها هنا التقدم التكنولوجي بعكس الحال عما هو عليه الوضع في الهند وبانغلادش وأندونيسيا وباكستان حيث الكثرة العددية يلازمها الوضع التقني المتخلف.

وعرفنا من قبل أن الأساس الرئيسي للدولة هو الأرض والشعب، لهذا فإن حقيقة وجودها تكم في عدد السكان ومميزاتهم الحيوية، وتقدمهم الاقتصادي. وتراثهم بل

وحضارتهم بصورة عامة. لهذا نجد أن الدولة لا تكمن قوتها في عدد سكانها أو في مساحتها بل في مقدرتهم على الانتاج والابتكار والتطور التكنولوجي من ناحية وقدرتهم على استثمار موارد ثرواتهم من ناحية ثانية. فمساحة البرازيل على سبيل المثال هي أكبر من مساحة الولايات المتحدة وسكانها ضعفي عدد سكان انجلترا ومع هذا نجد أن انتاجها أقل بكثير من انتاج بريطانيا، وعلى العكس نجد أن أوستراليا أو كندا فسكانهما أقل بكثير من سكان البرازيل أو الأرجنتين أو الهند أو باكستان أو أندونيسيا وغيرها.. رغم هذا كله فمواردها المستثمرة وافرة جدّ بالنسبة لعدد السكان.

وأخيراً فإن حيوية السكان ونشاطهم الانتاجي هما سببًا جوهريًا وقويًا الدولة أو انهيارها لأن عدد السكان كان عاملاً كبيراً في الحروب، وهم الآن عامل رئيسي في الانماء والتطور الاقتصادي، لهذا نجد أن الدولة قد وضعت سياسة سكانية هامة تعمل على إيجاد التوازن بين الموارد الاقتصادية والسكان.

(٢) من حيث السلالة: إن كلمة السلالة تعبير يطلق على السكان الذين ينتمون لأصل واحد، وتكون سماتهم وخصائصهم الجسدية متقاربة. وقد أصبح لون البشرة، هو أساس المشكلات العنصرية في عالم اليوم، بحيث أن السمات الجسدية الأخرى لم يعد المرء يهتم بها، وذلك لأن الإنسان الأبيض في الدول الاستعمارية قد شجع السكان ونشر بينهم اعتبار اللون أنه أهم عامل للتمييز بين البشر، ومن هنا انتشرت فكرة التمييز العنصري في مثل هذه الدول كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

كان يعتقد اليونان في عهد أفلاطون عندما اعتبر أن الإغريق هم سادة الشعوب وأفضلهم وكذلك. كان قد فعل «الفرس» والرومان الذين كانوا يعتبرون أن الشعوب ما عداهم برابرة، وذلك بسبب تمييزهم عن غيرهم بتفوقهم الحربي وأنظمتهم الإدارية. وعندما بدأت الأديان السماوية بالانتشار وخاصة المسيحية والإسلام نادت بالمحبة والإخاء والمساواة. حتى أن الديانة الإسلامية قد عبّر فيها القرآن الكريم عن ذلك بقوله: «لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى» وكان ذلك على أثر انتشار فكرة التمييز بين المسلمين العرب والمسلمين من غير العرب.

ظهرت فكرة التمييز والاستعلاء عند الشعوب في العصور الحديثة والمعاصرة كالألمان في عهد «هتلر» حيث ادّعت النازية لنفسها سلالة آرية نقية مفضلة على جميع السلالات، وكذلك تدّعي «الصهيونية» بأن اليهود في العال هم شعب الله المختار ويجب أن يسودوا على غيرهم من الشعوب ، وهذه الأخيرة يجب أن تكون خادمة ومطيعة لهم.

أما السلالة النقية في عالم اليوم فهي مجرد خرافة وغير موجودة، وذلك لتفاعل السكان مع بعضهم البعض عن طريق الهجرات التي عايشها الإنسان منذ آلاف السنين، إذن لم تعد هذه النقاوة موجودة

(٣) العامل اللغوي: تعتبر اللغة من بين المقومات الحاضرية للدولة، لكنها لا تشكل العنصر الأساسي لتكوينها، بحيث تعتبر الوسيلة الهامة التي يتمكن أفرادها بواسطتها التفاهم مع بعضهم، وخاصة بالنسبة للغة الرسمية في الدولة.

وقد عملت بعض القوميات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى على دعم قوميتها وذلك باعتماد لغتها، كلغة رسمية وفرضها على باقي الأقليات اللغوية في داخل الدولة مثل اللغات المنتشرة في الدول الأوروبية الشرقية. واللغة العربية على الأقليات غير العربية، مثل الأرمن، السريان، الأكراد، البربر، جنوب السودان وغيرهم.. في الوطن العربي. كما عملت بعض الدول على إحياء لغتها القديمة مثل اللغة العبرية في «إسرائيل» والمحاولات التي لجأت اليها فرنسا لإحياء اللغة البربية (وهي لغة محكية) في الجزائر من أجل إنشاء قومية بربرية لمناهضة اللغة والقومية العربية.

وقد عملت فرنسا أيضًا على فرض اللغة الفرنسية على الأقلية الألمانية في الإلزاس واللورين ولا سيما في المرحلة الابتدائية التي يدرس فيها الطالب اللغة الفرنسية فقط، ثم بعد ذلك يتابع دراسة الفرنسية إلى جانب الألمانية، وفي هذه الحالة يكون التلميذ قد اتقن الفرنسية. أما إيطاليا فقد رفضت إعطاء أية حرية للأقليات أن يتعلموا لغتهم وذلك كي لا يكون هذا ١/ ٢ مليون نسمة تساوي في منطقة «التيرول» ، فعملت الحكومة الايطالية على تغيير أسماء الشوارع وأجبرت السكان على استعمال وتعلّم الايطالية في جميع المدارس وحتى في الاحتفالات الدينية والكنائس وغيرها من المجالات الأخرى. وعلى العموم فاللغة عامل تفاهم إذن واتصال يعبّر السكان بواسطتها عن ثقافتهم وادابهم وعاداتهم، وهي تعتبر في هذا المجال أكثر من السلالة في بناء أسس الدولة.

(٤) العامل الديني: كان الدين في العصور السابقة عنصرًا هامًا في بناء المجتمع والدولة. وكان سببًا جوهريًا لقيام معظم الحروب السابقة التي كانت تنشب سواء بين المجتمعات المسيحية في أوروبا أو بين هذه المجتمعات من ناحية والمجتمعات الإسلامية من ناحية ثانية أو بين المسلمين والبوذيين. أما في الوقت الحاضر لم يصبح الدين السبب الأساسي في قيام الحروب، وذلك بسبب انتشار الوعي والعدالة والمساواة النسبة بين الطوائف من جهة ثم لسيطرة العوامل الاقتصادية على العامل الديني في نشوب الحروب من جهة ثانية.

وقد كان الدين عاملاً رئيسيًا في إنشاء الدول على أسس دينية وهو ما نشاهده حاليًا في الدولة اليهودية ـ في فلسطين المحتلة ـ التي اقترن وجودها أساسًا على الدين اليهودي المرتكز على القومية الصهيونية، وكذلك ارتكاز القومية الباكستانية والاندونيسية على الدين الإسلامي، وهو كان السبب في إنقسام الهند وباكستان وانفصالهما عن بعضهما على أثر الاستقلال عام ١٩٤٧.

أن التعصب الديني والعمل على التخلص من أية أقلية دينية في الدولة يؤدي إلى خسارة كبيرة، لأن قد تكون هذه الأقلية متمتعة بخصائص ومميزات تساعد على تقدم وتطور الدولة، وقد ظهر هذا عبر التاريخ عندما طرد الأسبان الأقلية الإسلامية من اسبانيا في القرن السادس عشر، وأدى هذا إلى خسارة ضخمة على اسبانيا لفقدانها نواحي علمية وفنية وأدبية كانت معروفة من قبل في الأندلس.